أثر بنك التسليف الزراعى
فى الإنتـــاج القومى (*)

اشتدت حاجة المزارع المصرى إلى السلف الزراعيـــة على اختلاف أنواعها ، عند ما أخذت البـلاد فى استغلال أراضيها إلى أقصى مقدرتها الإنتاجية ، أى بعـد إصلاح نظام الرى فيهـا والاستغناء عن نظام الرى بالحياض . ولم يكن الفـلاح قبل ذلك فى حاجة كبرى إلى الاقتراض لهذا الغرض ، بل كانت موارده على ضعفها تكفى حاجاته ، وحين تطوّرت حال الزراعة اشتدت حاجته إلى الأسمدة الكيميائية والتقاوى الجيدة التى لا يمكنه إنتاجها بنفسه ، وإلى نفقات لزراعته ، مما حدا به إلى ولوج باب الاقتراض لمساعدة الإنتاج ، فكان أول ما اتجه إليه للحصول على المـال الالتجاء إلى طائفـة المرابين فى الأرياف ومن هم على شاكلتهم من صغار تجار التقاوى والسماد . وأمعن المرابون فى إرهاق الفـلاح إلى أبعد مدى ، وكثيراً ما أجبروه على بيع محصولاته بمجرد ظهورها سـداداً لدينـه ، مما دعا إلى بخس ثمنهـا . وكان هؤلاء المرابون يسهلون له الاقتراض فى أول الأمر ثم يرهقونه بطلباتهم بعـد ذلك ويبيعون له ما هو بحاجة إليه من سماد وآلات زراعية بثمن مرتفع جداً ثم يضيفون على ذلك الثمن فوائد مرتفعة تثقل كاهله .

ولم يكن فى مقـدور المؤسسات المـالية الـكبرى فى البـلاد إعطاء الفلاح سلفاً لمنافاة طبيعة التسليف الزراعى لنظام هـذه المؤسسات ، إذ أنها فى الواقع مؤسسات تجارية تعتمد فى تسليفها على ما لديها من أموال الودائع ، وهـذه بطبيعتها يتعـذر إقراضها لمدد طويلة .

وإزاء ذلك كان المنتج المصرى مضطراً لبيع حاصلاته قبل نضجها للتجـار وغيرهم بأثمان بخسة حتى يستطيع الحصول على بعض المـال ليستعين به على قضاء حاجات إنتاجه الزراعى . وقد أصاب الزراع من جراء ذلك إرهاق ومتاعب جمة .

(*) كلمة حضرة صاحب السعادة أحمد عبد القادر الجمال باشا رئيس المباحث الاقتصادية ببنك التسليف الزراعى فى الاجتماع الزراعى العام لسنة ١٩٤٢ الذى دعت إليه وزارة الزراعة .

أمام هـذه الحالة غير المرضية كلفت الحكومة فى سنة ١٨٩٦ البنك الأهلى أن يقدم قروضاً للزارعين بشروط حسنة . غيرأنه رؤى أن هـذا العمل يخالف نظام البنك الأهلى ولم تنجح هذه السلف لقلتها ، إذ لم تصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه فى السنة الواحدة فعدل عنها . وفى سنة ١٩٠٢ عمل هـذا البنك على تأسيس البنك الزراعى برأس مال كبير لمساعدة المنتج المصرى حتى بلغت سلفياته فى سنة ١٩٠٧ ثمانية ملايين من الجنيهات قسمت على ٢١٣٫٠٠٠ سلفة زراعية عقارية . ولـكنه رغم هذه المساعدة القيمة لم تتحسن حالة الفـلاح الصغير كثيراً ، كما كان يرجى لها ، وظل منغمساً فى الاقتراض من المرابين مما عرض ثروته للضياع ، فسنت الحكومة قانون الخمسة الأفدنة لحماية صغار الملاك الزارعين . وقد حد هذا القانون الجديد من نشاط البنك الزراعى كثيراً بل قضى عليـه ، لأنه امتنع عن معاملة صغار الملاك واضطر على توالى الأيام إلى تصفية أعماله نهائياً .

وجاءت فترة الحرب العالميـة العظمى الأولى وعمّ فيها الرواج وانتعشت حالة المزارع المصرى لما صادفه من أسعار مغرية مرتفعة لحاصلاته وقلّ فى أثنائها احتياجه إلى الاقتراض . ولم تدم هـذه الحالة طويلا ولم يدخر المنتج فى إبانها مالاً للأسف الشديد إذ تملـكته فى أثنائها روح من التفاؤل الـكبير . ثم تلاها فترة من الهبوط العظيم فى الحاصلات الزراعية اضطرت معه الحكومة إلى التدخل مراراً فى سـوق القطن مشترية ولجأت إلى وضع نظام سخى للتسليف على القطن تقوم به وزارة المالية كما قامت وزارة الزراعة ببيع السماد والتقاوى للفلاحين بأجل . واشـتدت الأزمة الزراعية فى العالم أجمع وكويت مصر بلظاها إلى درجة مروعة وعمّ الضيق فى البلاد وكاد اقتصادنا الزراعى ينهار . فرأى ولاة الأمور أن يوحدوا الجهود التى تقوم الحـكومة بها لمساعدة المنتج المصرى وأسست بنك التسليف الزراعى المصرى وألقت على عاتقه عبء مد الفلاح بكل ما هو فى حاجة إليه من سلف عينية كالسماد والتقاوى أو نقدية كسلف لنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية .

يسعى البنك منذ نحو إحدى عشرة سنة فى القيام بهذه المهمة التى عهد بها إليه وسنرى فيما يلى هل كان موفقاً حقاً فى أدائها وإلى أى حـد وصل أثره فى إنتاجنا القومى وهل حقق الآمال العظيمة التى عقدت عليـه فى وقت إنشائه وهل ساعد فى توجيه سياستنا الزراعية الاقتصادية إلى الوجهة المثلى . ينص قانون تأسيس بنك التسليف الزراعى على أن الأغراض من إنشائه هى : —

أولا — عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهراً بضمانة حق الامتياز أو برهن حاصلات .

ثانياً — تقديم سلف للجمعيات التعاونية الزراعيـة الخاضعة لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار المزارعين ومتوسطيهم لنفقات الزراعة والحصاد .

ثالثاً — بيع الأسمدة والبـذور لأجل لجميـع المزارعين على السواء وكذلك بيعها نقداً .

رابعاً — تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين .

خامساً — القيام بعمليات لمدة لا تتجاوز عشر سـنين كتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية وتقديم سلفيات لإصلاح الأراضى الزراعية بواسطة حفر المساقى والترع والمصارف .

سادساً — تمويل المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة بقصـد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

سابعاً وأخيراً — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة كتقديم سلف لاستغلال ولإصلاح الأراضى التى يمكن أن تفيدها أعمال الرى والصرف عامة .

فنرى البنك يبيع السماد إلى أى مزارع فى البلاد بسعر معتدل مكتفياً بالربح القليل ولا يستغل الظروف لرفع أسعارها فما كان البنك فى جميع معاملاته على الإطلاق وسيلة للربح بل هو مؤسسة وطنية غرضها الأول مساعدة المنتج المصرى ويكتفى بتغطية مصاريفه وفائدة ضئيلة توزع على أصحاب رأس المـال . ولعل أحسن دليل على صدق هذا ما رأيناه فى السنة الماضية إذا ما قارنّا أسعار السماد فى البنك وفى خارجه . ولما كان بنك التسليف الزراعى أكبر مستورد للسماد فى البلاد فقد عملت خطته هذه على خفض مستوى أسعار السماد فى البلاد عند كل الشركات التى تبيعه للجمهور فكأن البنك حكم عادل بين تجار الأسمدة ومستهلكيه وميزان للأسعار إذ يوزع البنك ما يقرب من نصف كمية السماد التى تستورد سنوياً من الخارج . أما عند توزيع التقاوى والبذور فيعمل البنك على انتخاب أجودها وأصلحها بعد فحصها بواسطة الأقسام الفنية بوزارة الزراعة وبذا يضمن للمشترى جودة

الصنف ونقاوته . وإننا ننتهز هذه الفرصة — أى فرصة انعقاد هذا المؤتمر الزراعى الكبير — لنناشد كل مزارع مصرى أن يعنى العناية كلها بتقاويه التى تلزمه لزراعاته ففى جودتها أكبر ضمان لمحصوله . ونناشد أولى الأمر فينا أن يواصلوا الدعاية القوية الفطنة بين طبقات المنتجين ليقبلوا على شراء أحسن التقاوى وأجودها وألا يقيموا لفرق السعر أى حساب فما سيجنونه من وفرة المحصول وجودته يعوض عليهم هذا الفرق مراراً عديدة .

ويقوم البنك أيضاً بإعطاء سلف لنفقات الزراعة والحصاد . وقد توسع فيها أخيراً بعض التوسع تسهيلا للمنتج على القيام بتلك النفقات الضرورية ومنعاً له من بيع محصوله مقدماً بسعر منخفض وتفادياً من أضرار قطع السعر فى وقت غير مناسب كما هو حاصل فعلا فى أغلب الحالات . وقد أنَّت البلاد من تفشى عادة بيع القطن مقدماً وقطع سعره — والقطن هو المحصول الذى يقوم عليه قوام الحياة الزراعية فى مصر — ويتراوح ما يقدمه البنك من سلف لنفقات الزراعة والحصاد بين نصف مليون جنيه وستمائة وخمسين ألف جنيه سنوياً . ويود البنك لو أقبل المنتج المصرى على طلب نفقات زراعته وأقلع نهائياً عن تلك العادة السيئة — أى عادة بيع محصوله مقدماً على الكونتراتات — فليس فى مقدور المنتج الزراعى فى أى بلد كان أن يكون منتجاً زراعياً وتاجراً فى وقت واحد وما جعل التسليف الزراعى إلا ليحميه من مثل هذه التصرفات . وبذلك يتمكنون من استغلال أراضيهم على الوجه المرضى وينقذون من أيدى المرابين كما أشار إلى ذلك جناب محافظ البنك الأهلى فى الخطبة التى ألقاها فى الجمعية العمومية فى سنة ١٩٣٦ لمساهميه حيث قال : « ويلاحظ فيما يختص بصغار الزراع الذين يحتاجون إلى المال لشراء البذور والأسمدة وما إليها أن التسهيلات التى يقدمها لهم الآن بنك التسليف الزراعى المصرى لا بد وأن تكون قد أنقذتهم إلى حد بعيد من أيدى المرابين » .

أما فيما يختص برهن المحاصيل الزراعية فقد أنشأ البنك عدداً كبيراً من الشون يبلغ حالياً حوالى ٤٢٠ شونة منتشرة فى أنحاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها وذلك بخلاف المخازن الخصوصية الملحقة بها تيسيراً للمنتج ليودع فيها ما يريد من محصولاته ويقترض عليها وذلك منعاً من تهافت كل الزارعين على بيع حاصلاتهم فى وقت

واحد أبان ظهور المحصول مما يبخس من ثمنها . ويتقاضى البنك على التخزين بشونه أجوراً طفيفة مما يشجعه على إيداع محصوله فى شون البنك فى اطمئنان وثقة ويجب أن نضيف إلى ذلك ميزة أخرى للبنك فهو لا يطالب مودعى المحصولات بأية تغطية فى مدة سريان السلفة فى حالة نزول الأسعار بل نراه على العكس يقدم للمودعين قروضاً إضافية أخرى فى حالة ارتفاع أثمان المحاصيل المرتهنة . كما قام البنك فى مناسبات عدة وعند اشتداد الأزمات الزراعية بالتسليف على المحاصيل بواقع ٩٠ ٪ من ثمنها التجارى تخفيفاً من حدة الأزمة ومساعدة للمزارع فكان للبنك نصيب يذكر فى النهوض بأسعار الحاصلات الزراعيـة إذ أنه بفضل معاونة الحكومة يتبع قاعدة ثابتة فى الإقراض على تلك الحاصلات فانتظم العرض والطلب وأصبحت أسعار الحاصلات إلى الثبات أميل ويحرص البنك فى القيام بهذه العملية على أن يكون عملاؤه من الزراع دون سواهم مستبعداً التجار الذين لهم بنوك أخرى يعاملونها اللهم إلا إذا كانوا فى الوقت نفسه زراعاً فإنه يعاملهم باعتبارهم زراعاً فى الحدود المرسومة لهؤلاء . وكان من أثر اتساع نطاق أعمال البنك وتعدد فروعه وتوكيلاته وشونه ومخازنه ومكاتبه لتصريف الحاصلات أن أصبح ركناً ركيناً فى بناء اقتصاد مصر الزراعى وكان أظهر أثر له أن تضاءلت المرابأة فى البلاد إلى ما يقرب من الزوال بعد أن كانت قبل إنشائه حرفة ذائعة وداء وبيلا طالما امتص دم الفلاح وأضاع عليه جهوده . فلا إرهاق من البنك ولا تعنت مع المودع بل هناك الرغبة الشديدة والعمل على تيسير الأمر له إلى أقصى حد ما استطاع لذلك سبيلا .

ويقوم البنك بتقديم سلف متوسطة الأجل لا تتجاوز العشر سنين لشراء الآلات الزراعية والوقود والماشية لخدمة الأرض وإصلاح الأراضى بشتى الطرق بشروط معقولة استفاد منها المنتج المصرى كل الفائدة . ولا يدخر البنك وسعاً فى مد يد العون إلى المزارع والأخذ بناصره كلما بدت الحاجة أو أصابت البلاد شدة متوخياً فى ذلك المصلحة العامة قبل مصلحته الخاصة .

من أهم الأغراض فى إنشاء البنك تدعيم حركة التعاون فى البلاد إيماناً من القائمين بالأمر فيه بفائدة التعاون . فأخذوا للأمر عدته وتمت حركة تعامل البنك مع أهم الجمعيات وأصبحت فى ازدياد سنة بعد أخرى . فبعد أن كانت قيمة السلف

التى حصلت عليها الجمعيات التعاونية من البنك فى سنة ١٩٣٣ لا تزيد عن مائة ألف جنيه فإذا بنا نراها قد وصلت سنة ١٩٤١ إلى نيف ومليون جنيه . وبعد أن كان عدد الجمعيات التى تتعامل مع البنك ٢٩٨ جمعية عند أول إنشائه أصبح عددها ٤٩١ جمعية فى سنة ١٩٤١ . كما ساعد البنك على قدر طاقته على إنشاء هذه الجمعيات ومدها بالمال اللازم لها .

وقد والى البنك عنايته بالعنصر الجديد الذى دخل ميدان التعاون وهو عنصر خريجى كلية الزراعة ومدارس الزراعة المتوسطة ، إذ قدم لجمعياتهم ما لزم لها من سلف ومكنها من استغلال الأراضي التى وزعتها الحكومة على أعضائها . ويخص البنك جمعيات التعاون كلها بكثير من المزايا ، سواء أكان ذلك من تخفيض سعر الفائدة أم أثمان البذور والسماد ، ويقصر أنواعاً معينة من السلف عليها ، مثل سلف شراء الوقود ومهمات لجان التدخين وما يلزم لمحصولى البصل والبطاطس من جوالات وأجور نقل وسلف لإعداد وتعبئة وشحن الفاكهة للتصدير حتى تنمو هذه الجمعيات وتزدهر وحتى تنهض بقسطها من اقتصادنا الزراعى القومى .

وهناك وجه آخر من نشاط البنك نود أن نذكره لحضراتكم ، وهو أن البنك لا يرهق مدينيه فى التحصيل ما دام يجد عندهم حسن النية متوفرة ويلمس منهم رغبتهم الأكيدة فى تسديد ما قد يستحق عليهم من مال ، بل كلما توفرت هذه الشروط فى المدين نجد البنك يمد له يد المساعدة إلى أقصى حد تسمح به ضرورة المحافظة على أمواله من الضياع ، وطالما تمهل البنك فى تحصيل ما يستحق له من مال فى إبان الأزمات الزراعية التى تمر على البلاد وتثقل كاهل منتجيها .

هذا موجز لأثر البنك فى إنتاجنا القومى وصورة مصغرة لما يقوم به من خدمات للبلاد . وإذا كان البنك قد قام حتى الآن بما عهد إليه من أعمال على الوجه المرضى وبنجاح مضطرد فإنه لا يعتقد أنه أتم مهمته أو أنه حقق كل ما عقد عليه من آمال ، بل يدرك حق الإدراك أن ميدان نشاطه لا يزال فسيحاً وأن أمامه مهمة متشعبة طويلة يسره أن يتابع القيام بها لخدمة اقتصاد مصر الزراعى الذى لا ينتظر أن يصل إلى ما نرجوه له من نهوض إلا إذا ارتكز على دعامة من الائتمان السليم . والزراعة فى مصر ، كما لا يخفى عماد ثروتها وقوام حياتها الاقتصادية .

وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية تقدّر هذا الموضوع الحيوى حق قدره وتعتمد على بنك التسليف الزراعى فى تنظيم الائتمان الزراعى ، كما أشارت إلى ذلك فى كثير من خطب العرش والبيانات التى يفيض بها حضرات أصحاب المعالى وزراء المالية فى البرلمان .

وإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد للحكومة أن البنك لن يدخر وسعاً فى تنظيم الائتمان الزراعى ومعاونة الزراع على زيادة إنتاجهم وإنماء ثروتهم ، ولا سبيل إلى إدراك الغاية التى ننشدها لاقتصادنا الزراعى إلا إذا ضاعفت الحكومة اهتمامها بالأبحاث العلمية الزراعية وعملت على الإكثار من حقول التجارب وعنيت بتحليل تربة الأراضى المصرية فى مختلف المناطق وبحثت تكاليف عملية الإنتاج والتصريف ومهدت السبيل لضغطها . وكل ما نرجوه أن تنهض زراعتنا على الأسس العلمية الحديثة لتتبوأ المكانة التى أهلتها لها الطبيعة ، وبذلك تصبح مصر كما كانت فى الأزمان الغابرة خزائن الأرض موطن الثراء ومورد الخيرات .

وليس ببلوغ ذلك على مصر بعزيز فى ظل حكم مليكنا العظيم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول حفظه الله وأيده .